

لا محذور ولا لوجود من الخارج ولم يع ولم يحضر المطلق بدونه فاقصد
 احضر كما في الحكم المرفوع في الشرع وحيثما يجب الصواب في الحكم
 اجواب المنع لا ينافي حكمه كذلك في المصلحة الخارج وحيثما لا ينافي
 لا يحل ان كانا والى ان كانا كما سمح وحيثما لا ينافي عدما في الحكم
 البتة في ان لو كان هو ما كان مناسبا او مظهر مناسبا لعدم الثاني
 ان العدم المطلق باطل في الحقيقة من ان كان وجوده متناهي في الحقيقة
 وان كان متناهي في نفسه فانه وجوده المانع ليس عليه وان كان وجوده
 نيابة وجوده المناسب لم ينع وجوده مظهر مناسبا لان كان ظاهر
 محض حقه وان كان حقا منه مظهر لانه ان كان ظاهر حقه والقياس
 لا ينع مظهر المحض وان لم يكن مظهر حقه وان لم ينع لم ينع احضر
 العدم كذا وعدم كذا واستعمل بان لا ينع عدم مظهر وجوده
 مصادره في نفسه لعدم مثله كذا في الحكم السوي والى ان كان
 بالاسكان في العدم في العدم نفاذ الشرع في عدم المقتضى في العدم
 لعدم نفاذ الشرع في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
 بالحق في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
 لو كان العدم هو الحكم البتة في ان كان مناسبا في العدم في العدم في العدم
 بغيره في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
 اليه حيث نفي في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
 للمصلحة في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
 برأيه في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم
 ان لا ينع في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم في العدم

ولما العدم

واما العدم المحض في غير ذاته بان يكون وجود ذلك العدم منشا للمصلحة
 او لغيره او لا يكون فان كان منشا للمصلحة فيا تطلب لنا اعتبار
 بغيره لعدم تلك المصلحة ولا يصح مقصود وان كان منشا لغيره
 فهو مانع و عدم عدم وعدم المانع ليس حكمة بل لا بد من فهم بعض اقسام
 اعطاء لعدم وفقره وسافر لعدم والتجارة ولو على سبيل العدم المانع
 بعد جبرنا مستحاضا ان كان وجود منشا للمصلحة او غيره حتى يكون
 عدم مناسب وان لم يكن كذلك حتى يكون عدمه منظره فاما ان يكون
 وجود منشا مناسب او لا كان فهو تحت العلم ومجوده عدم
 للناسب ولا بد ان يعلم عدم وجود الناسب يحصل الحكمة
 به وحيث يكون هو لعدم الناسب ويكون حاصله انه كلما عدم بعض
 الناسب فالحكم كذا وحصل عدم لعدم الناسب ان كان عام
 اثنى عشر المظنة معه وكان هو العلة الخفية وان كان مقصود
 هو عدمه منظره انهم وحيث لان الصانع سبحانه في الخلا والحق
 ولذلك كما علم وجود المحسوسات ضرورة عدمها كذلك
 فكون عدمه لعدم عدمها والحق لا يصح مظنة بالحق وان لم
 منافية الناسب في الناسب يحصل عدم وجود كما يحصل عدمه فيكون
 وجود وعدمه واداء في تحقيق المصلحة لا حصوله للاجتماع فلا يكون
 عدمه منظره المصلحة فلا يصح عدمه وقد فرضنا علمها احد في موضع
 ذلك عتبه وصحانه اذا قيل في الحزب لعل عدمه اسلامه فذلك
 لان ما قبل مع الاسلام لم يكن فيهم من اصاب عدمه حتى لو فيه
 مقصود مما سمع ان الاسلام مانع من المصلحة العلم والملائمة ان يتا

من سببها فصل هو الكفر بخلافه فان كان ظاهره مسلما ليدل كافر وان كان خفيا
 ما الاسلام كذلك لعدم كذلك ولا فرق مرفوعة بين سور الكفر ومرفوعة
 عدم الاسلام في المعاد وان كان لا يبا في سببها او ليس الكفر
 للناس وكذلك فان كان كل من عمل وان رجع الى الاسلام فانه سبب
 امر اخر فجمع مع الاسلام فالكسب عدم وجوده سار في فصل المعنى
 وقد يكون عدمه في كل حال سار في سببها فذلك يكون عدمه في
 العدمه مجموع وانما يلزم ذلك لو لم يكن سببها سببها العدمه
 هو ان يكون علوا حكم بالعدم كالغير في مسئلتنا لعدم الاسلام
 في المعنى للعقد وهو الزام الاسلام فخص من قبل وانما انت امر وجوده
 محتمل انه لا يبا فيه فذلك فوجوده عدمه فاما مجموع او عدمه
 اما مع وجوده وان لم يبا في الاسلام وان جيت فذلك
 في المقابل الكفر وانما لم يسم احد يقول الحكمه او عدمه فاما
 كونه البراءة لعدم ولو كان صالحا ليعمل ولو قيل في ذلك فانه
 لا فرق بين ان لو علمه الاحكام عدمه او النكاح وعدمه
 وحده فانه في كل حال هو في المحل وعدمه العقل والتقدير في كل
 بعبارة العدمه كذا وجوبه في استلزام ان العلية وجوده في
 لحد العدمه بباله انما وجوده في ان عدمه او لا عدمه بعدمه
 في العدمه في وجوده او عدمه لعدمه بالمكان او كونه ثابت
 الوجود له في السلب معناه في جواز كونه في انما او في
 في انما انه لا يمكن ان يكون العدمه اصله لعدمه في
 بالعدمه سار المعنى فانما هو اصل العدمه في كل

الفصل في عدم تفرقة سببها في كل

فإذا ما كلف وان لا يكون العدم حرمة استقام على ما ساء وصاحبه المجرور
من الموقوف لم يواك ذلك للعدول وهو عدم حرمة المجرور المسمى محال
كما لو ادعى محصل الغريب ساء ولا مثل مع ان الغريب يتوهم وانما
الافتقار الى حرمة ساء محال العقل بل كلف غير المتشكك وهو امر متوهم
محصوله ان ساء حرمة المجرور امر وجوب وهو محال بل العدم بل هو
مع اساءه المعارض ضمن حله حرمة عدم حرمة عدم محصله العقل
وجوبه في مثل سلك الكيل وكذلك العدم بل حله الحرمة كون المحل
عدمه وجوب وجوبه والدوران حتمي لانه حذر عن عدم الحرمة مع
الوجود العدم مع العدم فاحذر منه عدم حرمة المحال العدم في
الصورتين شرط لا جز ولا يحل ان السلك المحل لا محصل حرمة المجرور
ومنه ان لا يكون المنعدي المحل ولا جز وامن للاسراع والاحكام في
الحرمة والافادة بغير واسطحة كحدهما ولا جز في المحل كحدهما
الربا والتقديرين كحدهما خلاف لا يبيح حدهما ان الظاهر حاصل
بان الحكم لا يجلها وهو المسمى بالعدم بل المحل المنصوص عليه واستعمال
لو كانت محتملة موقوفه على عدمية لم تتكسر الحدود وان ساء اتفاق
واجب بانه توقف محله على الوكالت صحته كانت مقبولة وكلمة العقل
لعموم ولا فوج ورد بحرمانه الفاعلة نحو قربان النوع بل الدليل وان
الفايدة موقوفه الباعث المناسب فكلمة ادخل في القول اذا فقد وصف
اخر مستخدم بعد الدليل على استعماله العلم مع العلم
شغلي الاصل فهو جوفه غير وانما هو لا ساء له المستعمل في شرط
ليها ان لا يكون محال المحل او محال المحل حله ولا محتمل لعدمها

واما الجواب للمحل الرابع فانه حجة التكميل حجة ابل وجها لغيا واما القامرون لان حجة
 فقد يكون المحل اوجه اولها مع اني انظر في القامرون في جوار التعليل
 بها ووجهها اذا كان لكونها بالنظر في الاماكن معصا لعماد وان كان
 معصا في ذلك العمل كما لم يسم في السرا لا كثر على صحتها القامرون ان كان
 معصا في ذلك العمل كما لم يسم في السرا لا كثر على صحتها القامرون ان كان
 يكون في ذلك العمل كما لم يسم في السرا لا كثر على صحتها القامرون ان كان
 وهو وصف عام وما يعنى ذلك الوجه صرح ان ان الطرح هو ان الحكم
 لا يجب لانه المفروض في موضوعه التعليل بها بدليل صحة المعصون عليها في حق
 وان لم يغيب النفس لاد الطرح لو كان في العمل العظم بان الحكم لا يجب
 لا حيار ذلك انهم واستعمل ما لو كانت معصا عليه في موضوعه في حق
 لم كثر بعدية موضوعه معصا لا متنازع الدور في ذلك في متفق الا ان
 على توقف التعديل على ثبوت العمل في الوقوف على صحتها والجواب
 منع المدد منه فذلك يرمي الدور قد لم كثر دور معصا لا دور عدم
 وانه جابر بان العمل لا يكون في عدمه لان كونها معصا في
 اولها ثم كون حله والمعدن لا يكون الا حله لانها يكون حله
 متقدرة وحوادث وحسب العلم بان المعصية شرط العمل في حق
 وجوب الوصف في غيره وشرطها بها كحل وجوب الحكم بها في حق قدسك
 فلو لم يمتد الاخر اك قائل ان كانت العمل المعصية في وقت معدن
 اثبات ما لا قابلية فيه لانه شوا ولا عقلا كثر في حيزه لان قابلية
 معصية في اني است الحكم بها وهو معصا ولا قابلية الاصل او المعصية
 في الاصل فالحكم معصا لم يمت في الاصل واما الفروع فالمعصية

ان لا يفرج الجواب ولا النقض بالتمسك اذ استعمل او اجمع فان هذا
 لغية كون مباح حوله العاقبة وثانياً لا يسمي الحكم بالاصل فيكون
 بل كون كون المصنف روي كون الربوبية محله كونه في النقض بالتمسك
 وثانياً بالاسم صرح القاطبة في معرفة الحكم بل هو ما يابى ان امره ان
 معرفة الباطن في كتاب فان الحكم في الحرف كذلك كان اذ في الصلح
 من العدة المحض وثالثها انه اذا قدر وصف الحرف متقد وقد حلت قومه جازان
 كونه حرجي العدة فلا يبعد ان يكون كل مسئلة تخصل المعاوقة واذ
 جاز ان لا وان فلا نقدي الا بدليل بل على كونه مسئلة لا حرجاً او مباح
 هذا بان الاستقلال بفتح بالصدية فلا يوجب ^{في النقض}
 وهو وجهه في كل حال كونه بالتمسك كونه المصروف المستسط
 ولما جاز في كل حال كونه المستسط كونه الا في كل حال كونه شرط لانها
 لا يسمي الا على ان لا يسمي ان اصحابه لان اصحاب الحكم او المكنون في ذلك
 لعدم التخصيص فان كانت موصوفة في ظاهر عام تحت كونه كونه خاص
 وحك لعدم التام في ان لا يطلب سطر المحض وانما جمع بين الذين
 والتطلب العامة لعل التقاض في الجملد وحرجاً وعدم شرط في الجملد
 ان يكون ملزماً اي كلما وجبت وصار الحكم وحده لسي نفقاً وهو
 ان يوضع الوصف الذي يدر ان حله في كل مانع عدم الحكم في كل حله
 وقد اختلف في جواز النقض اي كونه حرجاً في العلية بين من اعطيه
 هذا ما يابى له كونه مطلقاً في الجملد كونه المصروف في المستسط
 رايها كونه المستسط مباح او عدم شرط في المصروف في المصروف
 كونه المستسط ولو مانع او عدم شرط في المصروف في المصروف

[illegible]

المستشفى ملازم قاطع في قسم الأمراض الجلدية والكبد والكلى

[illegible]

[illegible]

الاستغفار

اوسط

او يثبت في ذلك لعدم الشارع ووجهه ان العلة في العمل هي واثبت
 ذلك وحيث اعتبار العلة القطعية ولا يصح الخلف في معانها
 فان العلة لا يعارض العمل فان قلت تعرض الكلام في معنى
 بل اذا لم يثبت حكم الرجز حصل لك حكمه كما في المثال
 المذكور وهو ان يعزى المثل لما قطع اليد باليد للرجز
 المحض ولو قطع في العمل العلة العدمية ان حصل لك الحكم الاكثر
 لان معصية الرجز عند الفعل اريد من معصية الرجز عند القطع
 ولم يخرج القطع فاصف حله الرجز لم ياسب انما لم يقطع لان
 حكم الرجز من معصية بل لان ذلك المقتضى حصل منسأ
 بالقطع في الرجز عند الفعل وليس بالرجز الاكثر وهو الرجز
 عند الفعل فيحصل به الرجز الاكثر وهو ما يحصل به البطلان اليد
 والتقل حصل به الطال اليد والبطلان اما داه في الحكم ولا يلزم
 ذلك من الاقل او مد لا يصح من الذكر او مد لا يحصل
 بذلك الحكم وفي النقص المكشور هو بعض
 بعض الاوصاف الخاصة لا يثبت كقول الشافعي في
 بيع العاصب مع محمول الصفه عند العاقد حال العقد
 ولا يثبت مثل يملك هذا معصية بما لو تزوج امرأه
 لم يرد كذا ان العلة المحمودة فلا بعض فان يثبت
 عدم ما يتركونه مبنيان كان كالعدم مع بعض البعض
 ولا ينفذ هو ذكره البعض في بعض
 العلة مركب بعض الصفات من بعضها مكشور

وهو بالصفة لبعض بعض الصفات ووجه بين النقص
والكفر كانه قد قلب الحكم المعبره يحصل باعتبار
هذه النقص وقد وجد في المحل ولم يوجد الحكم فيه
فهو بعض لما اوجاه عليه باعتبار الحكم وقد اختلف
في انه هل سئل العلة والخمار انه لا سئل مثال
ان يقول الشافعي في منع بيع العاصب 7 انه
منع محمول الصفة عند العاقبة على العقد فلا يصح
منعه كما لو قال بعتك عبدا من عبيدي فيقول
الموثر هذا مضمون بالروح امراه لم يربا فامتننا
محموله الصفة عند العاقبة على العقد وهو صحيح فقه
مدون فيكون مستحبا وليس ابيد وهو كونه محمول
الصفة عند العاقبة على العقد لما ان المسئلة المجموع
فقد نص عليه اولاً لم يرم منه عدم حلية البعض عدم
حلية الجميع هذا اذا اظهر مع بعض البعض ولما اذا انما
المية العاوه وصف المستبروكة وكونه وصفا طرد
بالا حصل له في المسئلة بان تبين عدم ماثير كونه
ببطلان بان العسلة كونه محمول الصفة عند العاقبة
على العقد لانه مستعمل بالناسبه في كونه وصف
كونه مستعانا كما لعدم صريح النص لو روده
على ما لا يصلح عليه ولا يكون محذوكم وانما النص
حلال فادرك لانه محذوكم لا لانه محذوكم انما العلة اذا قام

دليل على انه ليس حراً او معنى الله لا يخرج عليه فيظهر
 بالنقص وليس حاصله كماله في حد ذاته وانما الحاصل في
 المجموع او الجارية وكلاهما باطل اما المجموع فلا لغوا
 في المعنى واما الجارية في نفسه فلا العكس
 وهو انتفاء الحكم لاسماء العلم فاشترطه مني على
 منع تحليل الحكم بعلمتين لاسماء الحكم هذا اسماؤه دليله
 ونفي اسماء العلم او العلم لانه لا يلزم من اسماء
 الدليل على الصانع اسماءه شتره مع عدم حكم
 الاصل الا لعكاس وهو انه كما عدم الوصف عدم
 الحكم ولم يضر احرارون والحق انه مبني على الحوار
 لتحليل الحكم الواحد لعلمين مختلفين لانه اذا جاز
 ذلك مع عدم الوصف ولا يتفق الحكم لوجوب الوصف
 لنفسه وقيامه ولما اذالم يحتمل ثبوت الحكم دون
 الوصف بدليل انه ليس حرة ولما به علمه و
 الا لا يصح الحكم باسماء لوجوب اسماء الحكم عند
 اسماء دليله ونفي ذلك اسماء الحكم دليله
 ونفي ذلك اسماء العلم او العلم لاسماء نفس
 الحكم اذ لا يلزم من اسماء دليل السمي اسماءه ولا
 كم من اسماء العلم على الصانع اسماء الصانع
 مع ولله باطل نفسم يلزم اسماء العلم والطاهر
 بالصانع فانما نفسم قطعاً ان الصانع لو لم يختلف

العالم او لم يخلف فيه الدلالة لما لم يسمعه قطعا هذا
 اساو على رايها والعلم والاعتقاد المقصور على ما هو المحل
 هذا العذر لان مناط الحكم عندهم العلم او الظاهر
 لما لم يخلف المحل وهو من العلة الدليل
 فافانما يقع الحكم على رايها يمكن ان يكون
 سقوط الحكم لما لم يخلف المحل وهو من العلة
 الدليل الباعث على الحكم وهو كالف مطلق
 الدليل فلو لم يمتنع عدم عدم الحكم وكيف لا
 الحكم لا يكون الا الباعث لا وجودا او نفيًا
 وفي دليل الحكم بغير دليل او من كل مسند
 ثانياً للفهم كونه المنصوص دون المستفيض
 وثالثاً حكمه ومخار الامام كونه كالمسند لم يقع
 انه لو لم يحسم لم يقع وقد وقع فان التمس
 والشك والعاطف والبري ثبت لكل واحد منها
 الحديث والعقاص والرذة يثبت لكل منها
 الفصل وقولهم الاحكام معدون ولذلك
 ينفى فيل العقاص ويبيح الآلهة وبالكس
 قلنا اما في الس إلى احد وليس له لا وجه
 لم يرد او لا لزم معاً هو حديث البول
 الحديث العاطف والهم لو امكن لا يمتنع معدون
 الاول لانها ادلة لاحتات الس

اشتراط الابعكاس في فرع بعدد واحد ملحق ذلك
 محال وبكلامه في قول المجتهد لعل الحكم الواحد يعلل
 او يعلل كل واحد منهما او منهما مستعمل في تقضاء
 الحكم لا ان حصر المجموع المركب منها او منهما
 فان ذلك ثانيا هو من حيث القامى كقول
 في المصنف دون المستند رابعاً على
 وهو انه كقول في المستند دون المصنف
 ثم بعد احوار قد اختلف في الوجوه فالجمهور
 على الوجوه ومما اوردوا انه كقول في المستند
 ان لو لم يحسم لم يصح سروره وقد وقع فان
 المسس والمس البول في الذي والعاطف او محله
 الحقيقة وهي مسئلة مستقلة للحديث بها وهو
 محيى الاستقلال وكذلك العقاص والردة محققان
 وبما عدا ان مستندان لحوار الفصل لعموم
 حوار الفصل كل واحد منهما فان قبل الدليل
 ان الحكم هنا ذكره واحداً لا محكم ثم بعد ذلك
 الي الادلة والسبب في بابه الاستطاب الا ذلك
 واللازم منقاره حصة البول الحديث الفاظ
 فكان في قوله ان يتفق احدهما وفي الدرس
 ولما اقيم انه لو امتنع بعدد العلل لا يمنع بعد
 الادلة لان العلل النزعة ادلة لا موثرات

قد مضى وليس هناك للدولة الباعثة احسن ولا يلزم
 منها ما عدا اوله امتناع النعم ^{الحال} الوجوب
 كانت كل واحد مستقل عن مستقل للث
 مع استقلالها بثبوت الحكم بها فاد العت
 ساقضت واجيب بان مع استقلالها
 اذا افردت استقلت فلا ما من في العت
 قالوا لو جاز لاجمع المسائل سلم النصفين
 لان الحمل يكون مستقينا عن مستين في الترتيب
 كحاصل الحاصل فلهذا في العقل العتلة فلما قد تول
 الدلائل فلا قالوا لو جاز كان العتلة الدالة في
 هذه الروا بالرحم لان في مسرورة صحة الاستقلال
 واجيب بانهم لم يروا الاطال لا للرحم ولو سلم
 فلا اجماع على اتحاد العتلة بهما واللازم جعلها اراء
 واحدة منها مستقلة عن غيرها
 لان مع استقلالها ثبتت الحكم بها وقد قلنا
 عت لا يبايل بمر في العلم فلهذا في العتلة في
 محل واحد في زمان واحد بان نفس وحين معا علم
 السامع في وقت الحكم لكل بدو في العتلة
 بها ولا نسب بها للمواضع لا سلم الروم الا في
 فان معينية استقلالها ليس بمقت الحكم بها في الواقع
 بل انها اذا وجدت متفرقة نسب الحكم بها وذلك

جودت

لا يخلو في

لا ينافي تبوت الحكم لاسم اذا لم يوجد او بما ولو
 اذا وجدت من منفردة وبذلك مد مع لروم
 عدم استعمالها وهو ظاهر وكذا الروم السابق
 عند الاصباح فان اسما الاستعمال على تقدير
 ابرام عند الاصباح وسمه الاستعمال في
 سائر الناس لو صار بعد العمل لرم اصباح الشين
 وانه محال اما اللزوم فمحرر اجتماعهما في
 محل وكل واحد منهما بما يوجب مثل ما يوجب
 الاسم لهما بما مشتملان وقد اجتمعا في
 المحل والاسما اللزوم فدون اجتماع المشتملين
 في محل يوجب اجتماع الفعلي لان المحل
 في جميعه ثبت حكمه لكل واحد من كل واحد
 فكونه مستقنيا منها غير مستبعد منها مثلا لو فرضنا
 علمي معلوم واحد في محل الحكم العلم وهو
 العالم به وانه الحكم واحد لا تعدد فسيكون
 في العالم محال الى كل واحد من العلمين مستقنيا
 عنه بالاشارة فدلالة مطلقا واذ فرضنا الرمز
 وهو محمول اسما لعل الامر لم يحصل بالحاصل وهو
 محمول العالم بالاشارة من العلمين بعد حصوله بالادل
 منسبها قوله وفي الرمز يحصل الحاصل اي وسلم
 في الرمز يحصل الحاصل العلم كما سلم اصباح

سے

دون التمسك بهما بان احدهما الحر في
 الموضوع فقال لا يبعد تعلما اذ لا مانع ان
 يكون الله حكم اما رتبة ثاسما عدم كوارثه المستند
 فقال اذ اجتمعت اوصاف كل صالح للعبودية
 حكمه يكونه كل واحد مسببة العلم اذ الحكم
 كالمسألة دون المحسوس حكم العام الاحتمالي
 في نفس العقل ولا في نفس احدهما ولا
 رعبت موضوع وهو خلاف المعروض الجواب
 لان لم يروم الحكم فانه ممكن استنباط الاستقلال
 بالفعل وهو انه يكون كما اجتمعت في محل ينفرد
 كل في محل فيثبت منه الحكم فبسط ان العلم
 لكل واحد لا الكلي كما وجدنا للمفسر وحده والنفس
 وحده في محلين ويثبت الحدث معها فعلتان
 كل واحد منهما علم مسقط ولان كما يثبت
 الحكم في محل احدا على محكم بذلك عند الجميع
 العاكس الموضوع فلعنه والمستنبط وبعبارة
 فقد ساوى الامكان وجوده وادخل
 العاكس في باب الفاعل وهو الخارج في الموضوع
 المحرر المسقط فلا ريب مقامان احدهما المنع
 في الموضوع واثبتته بان الموضوع فلعنه
 بتعين الشارع باثنتي على الحكم مدبر في التعارض

في الاصل فانيها المولد في المستنبط واشبهه بان
 المسقط وسمي بعد اقتباسات وي الامكان
 فيها ولو يد ارج معلوما جيل الطنر مص اسما
 والخراب ورمح وهو من كون النهر مصطط
 ولان لم يلا مع الطنر بالاسفل لاجل الجوار بعد
 البواغف واللام وفكارة البواغف
 القصور ومن الفصح لو لم يكن محسوسا لوقع
 عادة ولو نادر الان ان كانه ورمح ولو وقع لعلم
 اذ لم يرد الاحكام فيها لعدم اللام
 وهو القابل لعدم الوقوع قد ذكر في بيانه وجب
 فيهم انه الغاية القصوى في القوة ومن النعم
 في الوضوح وهو انه لو لم يكن متنازع شرعا لوقع ولو
 جاز من النذر واللام سمي بالكلية فلهذا
 المكان ورمح واحده مكانه وجوز ان يكون
 متنازع فلا يقع لكنه كان مكانا وجوز
 واحدا معلوما لكل مع الكثرة والسكر لمورد
 ما يعنى العادة ما تشاع ان لا يقع اصلا واما اسما
 اللام فلهذا لو وقع لعلم عاده ولما لم يعلم علم انه
 لم يقع اصلا واما اسما اللام لو وقع لعلم عاده
 ولما لم يعلم علم انه لم يقع ثم اذ لم يقع
 الوقوع فيها لعدم من اسباب الخشب والصل

ان لا يحكم معدوم الالفكاك وانما الترتيب في الحديث
 لانه قد قيل انه اذا تغير رفع احد اعداد لم يرفع
 الاخر الجواب منع انه لم يرفع ولم يعل كتاب الله
 المذكور وانما له اسات الفع في الهند والهند
 لا ينفقه لانه مستعمل العالمون بالوقوع
 اذا اصعب ما لم يكل واحد حله وصل جزا
 اذا كانت الحلة واحدة لا ينفقنا ان لو لم يكن كل
 واحد على كذا وكذا او كذا وكذا العلم واحد
 والا اول باطل بغير الاستقلال واسا لا يحكم
 وانهم لا يمنع اصحاب الاقله العامل بالحد وكذا
 مستعمله لا يمنع السطون وقد تقدم وانهم
 لم يحكم لان ان سب ما يمنع هو الحد وذلك انهم
 الحكم واحسب ما يمنع كما لا دليل القطع المستعمل
 العامل لا ينفقنا لو لم يكن كذلك لزم الحكم او الحوسه
 انما يكون نوع بعد العقل المستعمل
 القواع على انما اذا سب حصل الحكم بالاول
 وانما اذا جمعت دفعه كدس ولس ولس بها فها
 والمصار ان كل واحد على مستعمل وصل كل واحد
 سره والعلة المجموع وصل العلم واحد لا ينفقنا ولا ينفقنا
 لا يخرج عن هذا لو لم يكن كل واحد على مستعمل
 كانت كل واحدة جزءا لو كانت العلم فكلها باطل

باللائمة وسلب العلية من كل واحد من ثبوتها
 فاما ان يثبت للمجموع مكون كل جزء منها او بعضها
 مكون في العلة ولما يظن ان الامرين فالاول هو ان
 لا يثبت استقلال كل واحد في وجوده كون العلة جزءا
 فلانه مع ما هو حكم محض ولما انهم انه لو اسمع كون
 كل جزء لا يسمع اصحاب الادلة على حوله لا علمت
 ان العلم انهم ادلة واللائمة منسبة بالاشفاق
 القابل بان كل واحد جزء العلة فله كانت
 على مسطرة ارم اصحاب المسائل وتحريره وحوله يقال
 انهم يلزم الحكم لانه اذا ان منسب بالجمع مكون لكل واحد
 مدخل في صورة اول دليل بعضها دون بعض والدليل هو ان
 ومدروس عدم معاني الثاني وهو حكم محض الجواب
 منع اللزوم بل العلم ان واحد كما ذكرنا من الادلة
 والحوار حول العلم ككس على بعض الحاجات ولما الدمار
 فالعلم ان لا بعد في مناسبة وصف واحد
 الحكمين مختلفان قالوا انهم حصل الى اصل لان احد
 حصلها واجيب بانها بان حصل احدها ولا حصل الاخر
 ما عدم لعقل الحكم على وجه اعكس وهو
 لعقل الحكم على وجه واحد انما انا في الامارة فلا خلاف
 في حواره ولما في الباطن فقد اختلف فيه
 والحوار حول ان لا بعد في مناسبة وصف واحد
 الحكمين

الحكمين كالسهم في قطع زجر الفير وادمنه العود
 بماله والتفريق بين صاحب المثل وكالهما المثل
 للبلد والمعرف يحصل بها الرصيد انما قالوا انما
 او لم يزد من المالح وهو كمثل الحاصل لان سيجن
 مع مناسب الحكم ان مصلحه حاصله عند الحكم والحكم
 القابل يحصل المصلحه المقصود منه فاذا حصل الثاني
 حصل صامره اخرى وانه يحصل الحاصل والجواب
 منع لرم يحصل الحاصل لحد ان يحصل الحكم الاخر
 مصلحه اخرى كما في مثال الثاني وان المصلحه المقصود به
 لا يحصل الا بها كما في مثال الراي ومنها ان لا يجر
 من حكم الاصل لنا باخرت لنثبت الحكم لمرأى عن
 وان قدر لادن معرف الموقوف ومنه وادعله
 حكم الاصل ان لا يكون ثبوتها من اذاعت بعت حكم الاصل
 كالتن فيما اصابه عرف الكلب اصابه عرف مملوك عرس
 فكون كما اكله فيمنع كون عرف الكلب كما فيقال
 لانه مسدد فان استعداده انما يحصل بعد الحكم
 بنجاسه وكان لعل سلب الولا لانه عنصر الصغر المحل
 الغرض للولا لنا لو باخرت المصلحه اليها
 من حكم لعت حكم لمرأى وانه محال القلم
 الا ان لا يجر بالعله الباعث بل الاماره وهو غير
 الباعث مع ذلك بل لم يعرف الموقوف فان المفروض

معبر في الحكم من مذهبهم ومنها ان لا يرجع
 على الاصل بالابطال ومبرور على حكم الاصل
 ان لا يعود على الاصل بالابطال اي لا يلزم منه بطلان
 الحكم المطبق بان كان له حكمة مستطت حكم ونظم منه
 بطلان ذلك الحكم فهو باطل لان الحكم اصل فان
 العطل فسرغ الثبوت وبطلان الاصل سببهم
 بطلان التفسير وهو مستلزم لطلانه ولو لم يكن له وجه وبطلان
 جميع المعنى ان ما له فله حكم السلام لا يجوز
 الطعام بالاطعام الاسواء لسواء ومبرور على ذلك
 في العطل منه الطعام العموم وعلل الحسنة بالكمال
 خرج العطل الذي لا كمال معه ابطال حكمه وبهم
 عن ذلك احد اركان العطل الثالث
 بل انهم قالوا ان اجمع هذا العطل الى عدم وجود
 ان له على موت العطل كغيره من قيمته
 وان لا يكون السبب لمعارضه الاصل وحمل ذلك
 التفسير وحمل على مذهب المعاصرين ومنه بطلان
 على حكم الاصل اذ كانت مستطت ان لا يكون
 معاصرين الاصل لان سدى على احسنه مبرور
 وللاظهار العطل نحو هذا او بالاسري وقد اختلف
 فيه في جعل الحكم الواحد بعينه وليس في المعاصرين
 في التفسير بان يثبت على امر واحد خلاف حكم
 الحكم بالاجاز

بالاعتماد على الأصل في عرفان المعارض بطلان اعتبارها
 وهو منسجم لأنه لا سفل في شهادتها وقيل
 ان لا يكون بمعارض في الفهم مع مرسوم
 وهو دليل القدر بخلاف المرسوم المعارض للناس
 بما سوى أنه لا سفل واما مجموع الحائرين
 وهو دليل القدر بخلاف المرسوم الرابع فانه سفل
 ولذا لا مخالفة لهما او احاطا بالكل
 لا يفتقر اليه سفل راد على النص واصل ان نافذ
 معناه وان يكون دليله شرعي
 ومن شرط حكم الأصل ان لا مخالفة له
 او اجماعا كما في الملك لا نص في الكفار
 وهو بل صريح وهو مسلم ما لا يضا
 ويشترط في المسقط بخلاف ان لا يمسح
 راد على النص حكما في النص غير ما
 اتيه النص لانها انما هي مسلم ما يثبت
 فيه مثاله لا يدعو الطعام بالاطعام
 الاسطوانة فكل من يراه راد فيها
 لورن كالنصوص مسلم الباقين مع ان
 النص لم يتغير من راد واصل ان كانت
 الراد مناهة حكم الأصل لانه لم يمسح له فهو
 جائز على اصله بالابطال والاحبار

وان لا يكون وليا
مساو لا منكم الفرع العموم لو كان
ممثل لا يتبعوا الطعام بالطعام
او من ما و لا ورعنا لا يكون
قايدين والرجوع ما لو انما
ومن شرط العلم ان لا يكون
الدال عليه امتثالا ولا الحكم
الفرع لا العموم ولا الخصوص
اما العموم فيمثل ان نفس
الذات على الرتبة الربوبية
ولم يزل الطعام معجم مقول
لقوله عليه السلام
لا تسبحوا الطعام بما
الطعام وترتب الحكم
على الوصف
لعل عليه
هذا النص وما ولى
الذات العموم واما الخصوص
فمثل ان نفس
الحادح ما لى والوفا
لله الوصف الخارج عن السطح على ما
معمل

[illegible]

فاما يخرج من فعل وجوده والوجود من ذاته والوجود من ذاته
 سائر لاجزاء فان قيل على تفريق الجميع فربما هو مجموع فثنا ان كان
 به وجوده ظاهر وان كانت فاما الكلام فثنا وتسل الجواب فيقول
 - يمكن الكلام المخصوص من الجوانب اسما والوجود فيه مع وجوده
 فاعاد الواسطة المحسوسة لاسيما تكون الوصف هو الا ان الشارح عليه
 بنيت الحكم عند طاعة حكمه وليس في ذلك بعد لعل الشارح معطية
 فلا يلزم ما ذكرتموه ولا يلزم فاما يلزم ذلك لو لم يكن له وجوده
 - بوجه اخر من وجوده وسبب وجوده ولا يمكن معه والوصف الفاعل
 به من غير ان يكون عام المحسوس وفيه محال والاصل انه لو لم يوصف بالموجود
 لفرق ذلك المحال من الموجود الواحد في غير ذلك لولا انما لو كان
 المتعلق به فاما وجوده لكان عدم كل حركته لاسيما وصفه بالعدم
 باطل الى الابد من ذلك كعدمه بوقوف على جميع الصفات فيلزم
 اسما وان لا اسما وكل وصف وهو صفه بالعدم والاصل ان الكلام
 او حصل من صفاتهم وصف فان لم يكن له وجوده لم يوصف بالعدم
 عنه وذلك لان عدمه ما في عدمه لا يتصور ان يكون له وجوده
 كما في الوصف من الوجود والاصل ان لم يوصف بالعدم الوصف ان
 يكون وجميعه في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
 في الوجود هو عدمه في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
 كلفه فانه في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
 ليلزم ذلك ثم انما هو ان نشأ وجوده لا يجدى اجماع عدمه في الوجود
 من حيث ان لا يكون في الوجود ولا ينفك عن الوجود في الوجود

[illegible]

او مستثنى من هذه الايام العظمى ومنه
 الايام التي ترقى من حكمين الوصفين في هذه الايام
 او مستثنى من هذه الايام بالوصف لا بالوصفين مثل التوكل
 بهم وللغاية من هذا ما جمع ذكر اسمها فقط مثل الغافل
 لا يرشد فانه معرض عن الغافل ورثته وانما الغافل في الغافل
 حتى يظهر من هذه الفرق في الحكم من الحس والطهر والعبادة
 فخصت وقتها الا ان العجوة والاصرة كالنشر في مثل دار صلب
 الجبان فينها كيف كانت فيكم وما كانت فيكم من لا يواظبكم
 السد بالحق في ايمانكم ولكن لو غفرت بآدم الايمان
 ومنه ذكر وصف غائب من الحكم من لا يصح في العالم من وصفها
 فان ذكر الوصف في الحكم مستثنى من اصل الله البصير و
 بالعكس فتبين ان الاول انما لا ان في العالم من الايام
 انسر ان الوصف بالحكم فان قدام حرمها وبنائها على الله لا بد
 من ذكرها والذات حتى ان ذكر المستنوم لم يذكره والحل
 سلم الله ومنه طلب الامانة ان يذكر المصالح مع الحكم
 ومنها ما سببها مثل قول الله تعالى فيهم وحصل فان فيه
 منها على ان الغضب على عدم وجود الحكم لانه مسوون في النظر
 وموجب الاضطراب ومن اكرم العلماء وبنوا الجاهل فذلك
 لئلا يفسد الامانة فيكم سببا فيكم من المصالح مع الحكم
 فمن الامانة وجعل هذه اذا ذكر الحكم والوصف كل هذا
 فانه ايام بالاعمال فان ذكر اسمها مع مثل ان يذكر الوصف

حركه الحكم مسقط نحو رجل البعير فان حمل السبع وصف
لم يقد ذكر فصل منه حكمه وهو الحكم او نحو ان مدرك الحكم والوصف
مسقط وذلك كغيره من اكثر العلل المسقط نحو حرمت الحرمة اختلف
في انهما يكونان اياهما لتقديم عند التعارض في الحكم مسقط بلا ايهما ومنه
خارج احدهما كالاياهما ثانيا فيسقط اياهما وثالثهما لما اطل وهو
كالموصف اعاد دون التعارض وهو الحكم والزعم لفظي متى لم يشر اليه
في الملامح فيجوز ان الاما والقران الحكم والوصف سواء كانا
مكتوبين او اوصياهما كقوله فليكنسوا هذا ولما لا يمتنع على انه
لا بد من ذكرهما اذ به يخص للقران وللمكتوبين على ان اثبات
مسقط الشيء لشيء اثنائه وهو العلم كالحل مسقط العلل كالحكم
فكون اثباته الذكر كقولهم لا تفسدون ولا تفسدون حيث ليس
اثباته اثباتا للحرمة كقوله فليكنسوا ذلك ونحو اشرطه كقوله
في حمله على الاما وثالثهما الحاصل ان كان التعطيل فهم من المناسبه
اشرطت قضا حلقه مناسب الوصف الموصى به يكون
على الاما وصفه على ما يجب لولها بشرط ثانيا لا بشرط
بالا وهو الحاصل ان كان التعطيل فهم من المناسبه كما في مثال الهي
الخاص من ففعلان اشرطت لان عدم المناسبه هما المناسبه شرط
في تناقضهما سواء تماثلت فلا مانع من التعطيل فهم محررة وقد
وهذا انما يقع لولها بالاسباب ظاهرة وانما نفس المناسبه
فقد حدثنا في العلم بالاعتناء والاحتكام في الاما المحررة

اثبت السبر والتقسيم وهو صفة الادوات في الاصل والباطل
 بدليله صريح وكفى بحديث فلم اجد الا اصل عدمه وان كان
 العوض وصفاً لزم الباطل لا لظهوره والتمهيد يرجع الى التمهيد
 كان المحر والباطل قطعاً مطلقاً ولا يقطع الثالث محتمل
 العلم وهو السبر والتقسيم وهو صفة الادوات في المجموع
 الاصل الصالح للعلمية عدمه انما هو محتمل وهو ما سوي الا
 يرجع الى العلم واحداً كان او اكثر ما لم ينشأ من العقل كحال
 الدين صاناً لغيره بل هو كحقيقة من ادوات العلم البرهانية
 فيها يصح عدمه بل هو من ادوات العلم اما العترة او
 الكليل وسواء كان الدليل انه كذا الطريقة سان المحر اذا منع
 ان يكون كحقيقة فلم اجد سوي عدمه الادوات والتمهيد
 فيه لعدم التمهيد وذلك مما ينبغي عدمه وهو لان
 الادوات العقلية والتمهيد من ادوات العلم كما كانت لما حسمت
 عنها او لم يكن لان الاصل عدمه وان كان كذلك كعمل الطريقة
 المقصود الثاني ان المحر من ادوات العلم وصفاً لغيره مثل
 ان يقول سبها وصفاً لغيره هو كونه حرمات فاذ ليس لزم
 المستعمل للعلمية اذ لا يمس المحر الذي قد اتفق عليه من الادوات
 بل هو الادوات اذ عاينوه من عدمه من عدمه بدليله وصفيها
 لزوم الادوات جميعاً دون الادوات ولا كان كل من منع علمها
 ولا نفاق على خلافه ومنع العلم للعلم الذي هو علمه

[illegible]

حذرنا سعي الحكم عند انشائية وانه مما يرد على المراد انه لو كان الحكم
 حذر العقل المستقيم حذر العلة ولو كان كذلك كما كان المستقيم
 مستقلا بالحكم في الملك الموصوفه فقد استدل وهو حق من المعنى حايته
 الطهور كقوله السك من جبر الخرد و هو ان من لا يجره صوره لورثتها
 المستقيم بدون الموصوفه حتى ينسب كون الحكم معلقا به وهو
 و هو يسمى به من لا يصل الاول ومن الطال وصفه من الخاذا
 قال النوتة طال بان المص ابي و سئل عن مثل هذا
 المص سئل عنك هو المص في العترة و هو لو ان من لا يجره صوره
 كان في المص الموصوفه ليست في البر كحاجه الباطن الى السك
 البر من الموصوفه البر او اكثر من الطرق الثابتة الموصوفه يكون
 الوصف هو ان اي من ينسب من الشارع العادة لما مطلقا الى
 في جميع احكام الشرح كما لا يخفى في الطول و لا يخفى انه لم ينفذ في
 ولا الكفاية و لا الدارث و لا العترة و لا غيرها فلا يعقل ان الحكم اصلا
 و لا ما ينسب اليه ذلك الحكم وان اعتبره غير ذلك كالكور و
 لانوته في احكام العترة فان الشارع وان اعتبره في الشهادة و
 القضاة و ولاية الشكاح و لا يدرث بعد علم العادة في احكام
 العترة فلا يعقل ان ينسب في احكامه الطريق الثالث في الخوف
 ان لا يظهر له وجه منسب و لا حكم موصوفه حكمه المنسب
 بديل و كيفية المنسب ان يقول كشت فلم اجد منسب
 و تصدق فيه لانه جعل موصوفه لا طريق الى الحكم فلم يرد القول
 بالمتعارض و المصالح الى الجسم ثم المنسب ان يصرح
 بموافقه

[illegible]

منتهى ظهور العدد في وقد حصل من العلوية بالانتماء الى تلك
 وقد بين في النسبة بالعدد في عدم الغلبة والكمية المتكافئة
 فقد حصل من هذه العلوية بالنسبة اننا نؤكد ان تلك من العلوية
 كما سيأتي ثم يتبع في الجمع اي في النسبة في ذلك وقد
 ظهورنا وحصل ظهورنا وحصل من جهة اخرى اننا نؤكد ان تلك
 بها المتماثل على وجوب العمل بالعدد في كل ذلك
 الرابع النسبة والاعمال والشيء كرم تلكا وهو من العلوية
 بخلاف ابداء النسبة من ذاته لا ينقسم ولا يفرق وهو كالمكان
 في التوزيع والاصل العدد وان في الفقه والنسبة في الحقيقة
 منقسم يحصل من جهة اخرى كرم تلكا ان يكون مقصودا من
 حصل مقصودا من مقصوده وان كان فطريا او منقسمه اعتبارا
 وبالمثل لان الغيب لا تعرف الغيب كالسر كسر العقل
 المقصود فاحله بالمعنى وكان الوردية المتساوية لوجوه العقل
 بالتقوى . ذلك الرابع للعلوية النسبة ونسبي كرم النشاط
 لانه بالنظر اليه كمال انه حله الى الحق ونسبي كرم النشاط لانه ابداء
 من ان الحكم وما حله اصل العلوية لاصل كجود ابداء النسبة من
 الحكم من ذات اصل لا ينقسم ولا يعرف كالكار لوجوه فان المقصود
 المسكوك كرم ومقصد العلم من كون الكار من انفسه الوجود والكم
 العدد العدد من حارة بالنظر الى ذاته من انفسه الوجود والكم
 النسبة والاصل من مقصود العلم من كرم تلكا من كرم تلكا
 ان يكون مقصودا للعلم والعدد من انفسه الوجود والكم

والله اعلم
 وبني وينوي واخرى لان الحال واخر احراز المصالح ودمع
 وما هو كذا في العلم معهم وطما فان كان الوصف الذي حصل
 احكام عليه المعصم خضا او مصطفا لم يغير لانه لا يعلم فكيف يعلم حكم
 وبدا في قوله لان الغيب لا يعرف الغيب بالطريق ان لم وصف في
 مصطفا بل ان لم ذلك الوصف هو صمد لو حده وبعده صمد سواء كان
 الملائكة عظمة ام لا فيجعل معرف الحكم مثلا المسوقا فانها مسوقة
 في ترتيب الرحمن عليها المعصم المحصن والممكن اعتبارا لنفسها لا
 هو مصطفا لانها ذات مراتب مختلفة الاشياء من الازمان والانباط
 الرحمن الكل والاعمال المعصن نصف مصطفا للرحمن على ان لا يرد وهو السهم مثال
 اخر العمل المحرور والوراث ما سبب في العاصم لكن وصف المحصن
 لان العاصم وحده ام نفق لا يدرك في منه فنيض العاصم على ان لا يرد
 به من افعال محصن بعض في العرف عليها يكونها بعد التام في الخارج
 في المعصم ما ودها الورد للمساكن في العاصم وهو قريش
 الاول بالآراء لا اشابة في المناظر او يقول العظيم لاسلوا عتقا يقول
 واما في حكاية العول الصمد حتما وبه يقول الورد حكاية فاذا كانا
 يمكن اشياء ومنه حصل المعصم في سرح الحكم نقيضا وطنا كالسبح
 وقد يكون المعصم هو مستويين كذا المحرور وكذا في سرح الشكاح لا في
 المعصم المولود وقد سكر الله في الثالث لئلا السبع مطر الى التعلو وقد
 اخرج وان اتقى الطغ في بعض الصور والسر مطر الشقة وقد اعتر وان اتقى
 الطغ في الملك المتفرق اما لو كان قابلا لطلوع الحق المتفرق في سرح

وكاستبراه جاريه يشتر بها بجهلها في العلم ولا يصح خلاف المحقق ^{في المسألة}
 باعتبار إحصاءه إلى المقصود وباعتبار الوصل للمقصود وباعتبار راحة الشارع
 وفي الأول منها وجوب المقصود من مخرج الحكم من قسم الأول ^{الحاصل}
 للمقصود ومنه فبقينا كالسبع للحل الثاني أن يحصل طبا كالعصا ^{للمشتركة}
 فإن المعدن أقل من المعدن وهذا أن عماله لا يتكروها أحد الثالث
 حصول عدم حصوله مساو بين كنه الجرح مانع من عدم حصوله ^{المعصوم}
 مسافران الرابع أن يكون في طبعه مخرج من الحصول كالحاج ^{الطاهر}
 للحصول على المال فإن عدمه لا ينيل منهن أكثر من عدمه ^{منه}
 وهذا أن يكون له أو أحدهما بطريق السبع مطهر إلى جبال السباع ^{وغيره}
 وأن النقي الطين في بعض الصور بل شك فيهما لوطن عدم الحاضر ^{فإن}
 السبع عدم طين الجبال إلى حوضه لا وجب لظلاله إجماعا وكذا ^{للمعصوم}
 أسفر مطهر للمعصوم مداهم وطن طين عدم المشوك في الملك ^{المداهم}
 بسايرها المحقق في العلم نصف مخرج لا يصح لصدف الطاهر ^{والمعصوم}
 إلى مسر لن كنه للمعصوم فإثباتا بالكلية من حصول الكمال ^{للمعصوم}
 في العلم وعلية إلى قى الولد بالانقياد لروح مشرقة ^{للمعصوم}
 قطعا عدم تلك قبيلها قبل بلقي قبيلها قبل وهو بالمشقة ^{في العلم}
 بالمعصوم العلم به حصول الطين في ركنها قطعا مسئلة ^{للمعصوم}
 مطهر ليله الرحم من المطهر فتر عليه مع الوطى ^{للمعصوم}
 بما جاز من العلم الأول في المحاسن ^{للمعصوم}
 فيجب أن يعلم عدم وطى المشقة الأول للمجارية ^{للمعصوم}
 الثاني وهو الثاني الأول أن يستبرأ من قبل من العلم ^{للمعصوم}

لا يصبر ويهملهم وخلفه ذلك الخليفة نظر الى ظاهر العمل والى محرم
 في اصله وهي احوال الدنيا المحسنة التي لو عشت كل من حفظ الدين والنفس والعقل
 والصلح والمال اكمل للكفار والعصاة من وجه السكر ووجه الزنا ووجه الحارب
 والباري وكمل للهرودي كمد فليس السكر ووجه ضروري عامي كالصنع
 ولا حارة والفراس المساهة ووجه الكد من بعض كالا حارة في رتبة العمل
 وشرائه المطعوم للطيوس لم ينفذ وكمل كد حارة فكلاهما ووجه
 في الصنعة فانه امر الى دوام الكساح ووجه عامي ولكنه كسب كسبت
 العبد ابد الشهادة بنقصه من المصائب الشرعية جواها بالالف
 من خمس العادات بداني لبعثات المكسب وهو كسب المقامات
 والمقاصد الى شئخ لها الامكام حرام حروي ووجه ضروري للهروب
 الاول وهو قسمان حروي في احد وكمل للهرودي القسم الاول للظفر
 في اصله وهو احوال الدنيا في افاده طن للاعتبار كالحمة الضرورية التي
 او عشت كل من حفظ الدين والنفس والعقل والمال والدين
 بقول الكافر والنفس بالعصاة والعقل بوجه السكر والصلح بوجه الزنا
 والمال بوجه السارق والحارب اي طمع الطريق طر الى قولهم في قسم
 بخارون الله ورسوله القسم الثاني اكمل للهرودي وذلك كمد فليس
 وهو لايزيل للعقل وخطا العقل عامل حرم السكر واما حرم القليل
 للمسلم والمكمل لان قليله يدعو الى كثرة ما يورث النفس من الطبع
 المطلوب رادته بزيادة سبية الى ان السكر ووجه عامي حرم الحرام
 ان يصح فيه الضرر في الضرر ووجه عامي القسم الثاني
 الحامي وهو القسم بوجه الى قسمين عامي في امره وكمل الى حرم المال

الى حكمي هو البيع والاجارة والعرض والقبول فان لمعا وحيث
 انما هو وبذلك واحد من هذه العهود ليست بحسب لم شرع لادى
 الى قواك شي من العهودات الخمس واعلم ان هذه ليست مرة واحدة
 قال في اجرة تشد ولصعب وتعيصها لكدر من بعض وقد يكون بعضها
 مروي في بعض المصنوع كالاجارة في رمة للطفل الذي للام له موهبه
 وكسرى المعلوم والمذكور فانه مروي في قبيل حفظ النفس والملك
 لم يحل عنه شريعة وانما اطلقنا الى عي عليها يا عتيا والاعطيتا
 المكمل للمح كوجوب رعا الكفاة ومهر المشقة الى اذ اروح
 صغرة فان اصل المعصم من شرع الكفاة وان كان عاجلا بدمها
 لكدر اشد اعضاء واوام الكفاة وهو من مكلفات معصم الكفاة
 العظم الشاذ في الموهب والاحكامه لكن قد تزيل من كسرى ولو كان مع
 حسن من منتهى كسرى العبد له المنة شهاده وان كان لا دين
 وعبد له بغيره لمن مده قد ولو جعل له اهل المنة شهاده لم يحصل
 مثل ما يحصل في الموهب لم يكن له مفسده اصله لكسرى ذلك لتقصده
 من المناصب الشريفة لتكدر الموهب على ما لا يصح من الحاديات الى
 لعدم المناصب المناسبة فان السيد لو كان له عبيد وفضل
 واخر دونه فيها اتخسرع فان احوصل العمل اليها كانت مصلحتها
 يحصل الا فضل للافضل وان كان كل منهما محسنة القيام بما يقوم
 به الاخر مستندة الى احوال المناصب لمجده من المنة
 الصلوة في الدار المعصومة لم يزل مصلو ومفسده بربها
 او يزيد عليها وقد ولو قلنا مفسده الغصب ليست من الصلوة

وبالحال والحق

وبالعكس نشأ معارض الصلوة لم يمنع والجمع مختلف لا عدل المسائل
 ورجح بطريق اجمالي وهو انه لو لم يجد راحته ان الصلوة اتم التبعيد لم
 قدما خلف في الحكم اذا تيسر لو صنف مصلحيها وجب بل لم يزجر
 معده مساوثة لمصلحة او راحة عليها بل حرم المكسبة ام لا
 لمحاربه لعداها لان العمل في ما لا مصلحة فيه مفقده لمصلحة
 او يرب عليها ومن قال العاقل مع يد ارجح مثل يا حشر او قل منه لم
 يقبل وحل بانه لا ارجح ولو فعل بعد فاعا من تصرفات العمل على
 الصلوة في الدار المعصوبة ببعض مصلحيها وبغيرها معده
 فيها والمصلحة لترتيبها المعده والافاضة من كون المفقده
 سواء بها او تزيد عليها فلو لم تمت المناسبة بذلك لما صح للصلاة
 وصححت التكاليف في مصلحيها ومعده لسي والحد ومعده العصب
 ثم مشاء من الصلوة فانه لو شغل المكان من جيران الصلوة
 كذلك مصلحي الصلوة ثم نشأ ومن العصب فانه لو ادى في غير المعصوب
 لصحت والدليل على انها لم تنشأ او معارضه شي واحد انما لو
 بما يشبه من نفس الصلوة لوجوبه لا الصلوة قطعا كما في عموم
 يوم العيد وذلك معارض الداء الى اللذات والصارف عنه مع
 او احيان الصارفين والامر عنه فكل حال لو تمت المسايه
 ام لا في الارواح في تطلان حكمها واذا عرفت ان يترك الخلق
 المصلوحات المفقده عند المعارضات فاعا رطل رحم طرق منها
 فمصلحة مختلف باحلاف المسائل وتنشأ في خصوصياتها
 ومنها طريق اجمالي شامل لجميع المسائل وهو انه لو لم يجد راحته

المصلحة العامة في محل المصالح ان يكون الحكم قد ثبت فلا
 وهو التعبد به وانما والناسب من شر وطام وعرب ومسل
 لانه لا معتد اولاً والمعتبر بعد اجماع هو الموثور والمعتبر في حكم
 عا وفعده ان ثبت من اجماع اعتبار عينية في حكم الحكم او ان
 او حيزه في حكم هو المثلث والمثلث هو الغريب والمعتبر هو المثلث
 فان كان عينا او ثبت له اعادة لمرور دلتها قاً وان كان طائفاً في
 الامام والعراق فيقولوا ذكر عن مالك والثوري في الجملة رده و
 الوالدين ان يكون المصالح ضرورية قطعاً كل ما لا يصح
 الثالث وهو محبة اعتبار الشارع والناسب بعد الاعتبار
 اربعة اقسام موزونة وطام وعرب ومسل والكل لانه لا معتد
 شرعاً اولاً والمعتبر فاما ان ثبت اعتباراً من اجماع اهل
 بل من سبب الحكم عا وفعده وهو ثبوت الحكم من اهل فان
 بنصر اجماع هو الموثور وان ثبت لا يماثل ثبوت الحكم عا وفعده
 وذلك لا يخلو اما ان ثبت من اجماع اعتبار عينية في حكم
 او حيزه في حكم اولاً فان من المثلث وان لم يثبت فهو الغريب
 واما غير المعتبر لاسم والاعتناء ولا يثبت من حكم عا وفعده فهو كالمثلث
 ويقسم العلم العا وفعده والى المثلث العلم العا وفعده والثاني يقسم
 الى طام وعرب اعتبار عينية في حكم او حيزه في عين الحكم او حيزه
 حيز الحكم والى لا يعلم منه ذلك وهو الغريب فان كان حيزاً
 او علم العا وفعده ودلتها قاً وان كان طائفاً فعد من الامام
 والعراق فيقولوا ذكر عن مالك والثوري في الجملة رده و

مردود

مردود و قد مر شرط العراي هو ان شرطه ان يكون مردود
 لا حاصره و قد مر ان طينة كلبه لا حاصره اي محضه لم يحسن مثالا ان سكر
 الكفار الصابون باسما على المسلمين اذا علم انهم ان لم يروهم
 اسما صلوا المسلمين العرس لهم و هو ان انما انهم قطعوا
 بخلاف اهل دله تميزوا بمسلمين فانهم لم يحسن محل الضرورة
 و كذا رجع بعض المسلمين من السفينة التي لم يحاصره بعض كذا اذا
 خيف الاستبصال بها لا يقينا . فالاول كاللعيل في مصر
 في عمل النكاح على المال في الولاية فان عين الصغر معتبرة في جنس
 حكم الولاية بالا حلال و لا ينفذ كاللعيل بعد الخرج في عمل النكاح
 على السرى في الخمس فان جنس الخرج معتبرة عين و هو الخرج
 و لا ينفذ كاللعيل بخيار الفصل المعنى العود ان في عمل المحل
 على المحرد في العصا فان جنس الجنابة معتبرة في حصول العصال
 فان جنس الجنابة كاللا طرف و هو العرس كاللعيل في العمل الخرج
 لمرص في حمل البات في الموضع القائل في الحكم ببعض المعصا
 حتى جاز نوريت المبتدو كذا ان القائل كاللعيل في كذا
 حمل السد على الخرج على تقدير عدم النص في العمل و لا يرسل الله
 شبه الغاء كذا حاصره من ما يدرى في الطمار به و لا يشبه
 اسم المقتدر للسلام الثاني لصال الاداء هو تاشيعي الوصف
 في جنس حكم ما يعمل في بيت للرب و لا في النكاح على الصغر كما
 شبه له عليها و لا في المال كجامع للصغر فالوصف الصغر و هو امر
 واحد و الحكم للولاية و هو خمس جمع ولاية النكاح و ولاية المال

ويكفي من التعريف وعين المصنف في جنس الزلزال بالاجماع
 مثال الثاني وهو اعتبار جنس الوصف في حكم ان افعال الظاهر
 جارية في جميع المراتب قياسا على الوصف عام المجرم فحكم جميع
 وهو واحد والوصف المجرم وهو جنس جميع افعال المجرم وهو الوصف
 ولا يعطى وبالمطرد والنازى وهو افعال مختلفات وقد اخرج
 المجرم في جميع المراتب مثال الثالث وهو اعتبار جنس الوصف في
 الحكم ان لو حكم المصنف في العمل بالصفة في كل حال العمل
 بالحد والجماع كونها جارية عند عدوان فالحكم مطلق العمد والوصف
 جميع المصنف في النفس وفي الاطراف وفي غيرها من القور والوصف
 جنسية العمل العدواني وانه جنس جميع الجنائيات في العمل والاطراف
 في المجرم وعدا عن جنس الجنائيات في جنس المصنف معددا في الكتاب
 الملام واما في كتاب التفسير فتشال ان يبق في الباري في النص
 وهو في المطلق لمدانه فلا يباين في مص مودة لثلاثه عاشر
 معصوده في حكم يارثها عاشر في كل حيث هو من معصيه
 وهو ان يرث حكم لعدوم ارثه والجماع بينهما كونهما اخلا في
 فاسد مودته وحيث نسبته في رتبته حكم عليه يحصل مصلحه
 هو لهما عن العمل المرام لكن لم يشهدا في اعتبارهما
 لاجتماع مثال او تقدير في ذلك لان المثال لا يراى لنفسه
 ولكن لتعريفهم ان لو حكم التمييز قياسا على المجرم كالمع الاسكار
 على تقدير عدم النص بالاعتقال في المثل الاسكار مما سبب
 للمعصيه حصول الاعتقال علم ان الشايع لم يعصه في جنس

الحريم ولا حصة من الحريم ولا حصة في الحريم فلا يدل
 النص على كون كل مسكر حرام مالا ياء على اعتبار خفيه كالحق
 والله الذي سبب للعامة مكابح صيام تهمدين ابتداء من
 الحريم عن الاعتصاف في كفاية الطهارة بالنسبة إلى الحريم
 اعتصاف دون الصيام فإنه مكسب فصل المصود والحر لكن
 علم عدم اعتبار الشارع له فلا يجوز وجوبه في أن بعض العلماء
 قال لبعض الملوك وقد طامع في نهار رمضان فمكسرين متتابعين
 فأكبر عند لعل الواهر بأحق دفعه لسهل عليه لئلا يثقل به
 فوجد فلم يردع وأعلم أن الوثر إذا لم يعتبر حصة في حرم كالأ
 الحرمه هدره الوريد مع عدم اعتباره وبعبارة إذا
 علمنا من إعداده إذا شتم شتم ثم شتمه ربه هل ينال الشتم
 ولو لم يعلم أنه يعامل للأسادة في موضع أو صهي أو صهي
 ولا شك أن إذا علمنا ذلك في صورة أخرى من حيث كان للظن
 لكبره سطر في حصول الظن وثيق عليه الشبه بغير الملك
 وفي إثباته مجموع المناط نظر من قبل هو الذي لا يشك
 إلا دليل معصوم ومنهم من قال بالحريم المناسبه وبمعنى الطهارة
 وجوده كالعدم وعز المناسبه الثاني بأن مناسبه عقلية لم يرد
 الشرع كالأسكان في الحريم مثال طهارة مراد للصلاة فيتحقق
 الماء وطهارة الحدث فالمناسبه عظمه واعتبارها في المناسبه
 والصلاة لو لم يرد المراد أن يكون منسبا أو لا يكون فالاول
 صحيح فليس هو والباقي مردود على وجهين سبب الجمع على المناسبه

انما هو اولها واحد منها ^و لا يعدم المسالك الكلية الشبهة حقيقة
 الشبهة ان الوصف اما ان يعظم مناسبتة بالعلم الشرعي
 اولها وللادول المناسب والثاني اما ان يكون مما اعتبره
 الشرع في بعض الاحكام والعقب الله اولاد الاول
 للشبهة والثاني الطرد وعليه الشبهة ثبتت بحسب المسالك
 من الامم والنفس والبشر وعلى شئب الجود النسبية
 وهو كخرج للنظرة طراد يخرج الى المناسبة ومن اجل انه
 لا تشبب الجود المناسبة بل في عطف الشبهة بانه هو الله
 لا يثبت مناسبة الابدان وقيل هو فاعلم وليس
 بمناسب وهو تشبب الطرد من حيث ان عرفت
 ولشبهة المناسب من حيث الصفات الشرع اليه ويحتمل
 عن الطرد وحده كانه حال الحل لا يفي عليه العطف
 او لا تصاد منه المك فلا يرسل الحسب كالمق في فانك
 فالعامة ان يقطع بخلاف المذكور والاول
 فونته فانه اعتبر في بعض الاحكام وسمي عن المناسب
 للذ الى بان المناسب مناسبة عقلية وان لم يرد شرع
 كلاسكار المحرم فان كونه مراد للعقل العروبي كالتان
 وكو مناسب للمع منه حال الاحتياج في العلم به الى حدود
 به الى ورود الشرع مثال الشبهة ان يكون في ازالة الحش

هي طهارة يراد للمصكوة فنعس الماء كطهارة
 الحدث فان المسكوبة من كونه طهارة يراد
 بالمصكوة وبين نعس الماء ولكن اذا اجمعت
 منها اعتبره الشارع ومنها ما لم يعتبره كالغناء
 ما لم يغتره وخطوه عن المصكوة بخلاف ما اعتبره
 اقرب فتيوهم انه مناسب وان ثم مصكوة وقد
 اعتبرنا حيث لذلك فاعتبار الشارع للطهارة
 بالماء وهو الوضوء في كل المصطف وفي المصكوة
 وفي الطوائف الوضوء من مسندة في صدق عليه
 حد الشبه هذا وقد اجمع الراي والشبه بانها لان
 يكون مناسبة بالاولا يكون والاول مجمع على قبوله
 والثاني هو الموصف الطردى وهو مجمع على ردّه في

منهما لا يكون ^و الأول مجمع ^ل شبيه ^ل الشبه
مختلف فيه اجماعا الجواب بارائه مناسب و
فيكون ممحا على قبوله قلنا قتي اذا كان مستجابا
لذاته لو اعم الاول مسلم والثاني ممنوع فلان للاجماع
ما العبد ^س لا في المناسب بالذات فانه الذي يعني بالمتا
بالذات فانه الذي يعني بالمتا عيب اطلاقه سلمنا
انه ليس مناسب فلك طرد قلنا لا نسلم بل لا يكون
مناسبا ولا طرد ابل درسط بينهما سمع عن كل ما ذكرنا
واعلم ان الشبه يقال للمعنى اخرو هو الوصف الجامع
للمحو اذا مررد به النوع بين اصليين والاسية منهما
هو الشبه كاللعبة والمالدة والعبد المقنول ^{بها} فانه سرود
بيني ^ل

بين الطرد والعرض هو بان كل اشتباه او متراكبة في

الاحكام والاوصاف اكثر وجا سطر يعاين من بين

رج احدهما وليس من الشبهة المقصود في شئ اوردناه

فما من العلة التي تنشئ من الاشتراك . الطردوا

لعكس بالهما لا بعد محرده قطعا ولا طائلا ان الوصف

المنصف بذلك اذا خلا من البر او من بان الاصل

غير ذلك طار ان يكون ملازمان للعلية كراية المسك فلا قطع

ولا طين واستدلوا الى بان الاطراف مستلزمة من ^{وجاهة} ^{المفصل}

من حيث هو واحدا لوجب انتفاء كل مفرد وهو سلم ^{نقد}

الاصح والعكس شرطا فيهما فلا يؤثر واجب فيهما

للاختصاص ^{نقض} ما شير كاجراء العلة ويستدل بان الدوران في ^{نقض}

ولا حله واجب قد يكون لا استغنى به دليل خاص مانع قالوا

لما حصل المردفان ولا مانع في العلة حصل العلم او المظهر

كما لو دعى ان باسم العصب ويكره ذلك علم انه ^{العصب} ^{ان}

الاطفال يعلمون ذلك علمه المظهر اسما وحرده كذا بحث

او بانه لا يصل الى المظهر وهو طريق مستعمل وهو في ذلك قول

الطرد والعكس يولن يكون الوصف بحث بوجه الحكم بوجوده بعينه

بغيره وهو المسمى بالردفان وهذا صنف في افادته للعقلية اي رادفه

على هذا سبب اولها وعليه لاكثر بعد محوره فلنا ثانيا بعد قطعها

ولا طائفة الوصف المسمى بالطرد والعكس انما يكون محورا ^{خطا} ^{ان}

سواء هو اخذ من موه ولفظ لا ان الال عدم موه من حركات المعاني

لا عرشي موه وبذلك ينشأ لوصفه فلا يمكن ان اذا اخذ من موه

الكسوف

الأساسان هما كونه على كونه مطلقا على كونه كونه
 . لكذا فاما عدم في العقل لا يشك في وجوده ويزول والله
 ومع ذلك فليس بعد وطاع مع قيام هذا الاحتمال فلا يحصل القطع بالعلم
 ولا ظنها ويكون حكم بطلانها محصا اللهم لا بالاعتبار في صف
 غيره بالآل وبالسفر يخرج عن المبحث وقد يكون ان اردت بآل
 توى الطرفين منع وان اردت بعدم الامتناع فياف
 الظن وقد اسدل الراجح انه لا قصد المصلحة في المصلحة
 اما الاطراد وحده لا قصد الا لكما حسن وكلاهما باطل اما الاول
 فلان الاطراد محال انه لا يوجد في صورة بدون الحكم ووجوده بدون
 الحكم هو النقص فيكون الاطراد هو السلب عن النقص والنقص هو
 العدم والسلب عن معدوم لا يوجد البقاء كل معدوم لا يتبع العباد
 والاطراد متساكن في تمام كل مفسد لا يكتفي في الصحة فلا بد من معدوم

وذلك ان عدم المانع وحده لا يصح على نفسه فلا يكون كافيا في ^{لعمري}

العلية ^{الاولى} وحده ما لا يستلزم به وهو المطلوب والى الثاني فلان

لو كان شرط العلية وجود شرط معاد له لكان شرط الحجاب ^{المعنى} ان

اما الاطراف وحدها لو لم يكن لها انعكاس ولم لا يجوز ان يكون ^{المعنى}

الاجتماعية منها اثر كما في اجزاء العلل المركبة فان كل واحد ^{لعمري}

طوله وحصل من اجتماع مجموع هو العلة وحده استعمل علته بان

الدوران ثابت في المتصاحبين ولا عليه ولو افهمى ^{الشيء} العلة

مع ثبوت الجواب من الملتزم لان دلالة طسه فهو التحلف

به دليل على المانع مع عدم ذلك لا يصح في الدلالة الظنية ^{لعمري}

ان قاطعا عارضا مطلقا اثره يعمل به فرع ذلك الموضع

قالوا اد اوجد الدوران ولا مانع من العلة من معده كما في ^{لعمري} المعصاة

او تاح كما في المحال او غيرها كما في الشرط المساوي حصل العلم ^{لعمري} بالعلية

او النظر بها في ذلك ^{لعمري} العصب بالعادة وكيفية اذا عرفت ان

موصوفته مكر ذلك ^{لعمري} بعد ان عرفت بالضرورة ان العصب

حتى ان لم ياتي من العلم على العلم فيكون ذلك في نفسه في الوجود
 بعد ذلك انما ينفذ فيكون به ولولا انه ضروري لما علموه الجواب
 محل الزمان ليس هو حصول العلم بل حصول العلم كونه وذلك فيما ذكر
 ثم من المثال ممنوع اوله انتفاء ظهوره في ذلك انما يانه في نفسه
 فلم يوجد وانما بان للاصل ضرورة لما لم يكن في نفسه بل واحد ما ذكرنا
 الذي يستعمل كنهه في نفسه انما اذا الفهم اليه الدور ان قوي الظن
 وانما العلم كمالا والظن كونه ممنوع لا هو ولا متغيرا ولا يلزم من انما
 انشي بغيره العلم الحاصل بغيره انما في نفسه للظن كونه وقديان
 هذه الحار الضرورية و قدح في جميع المحركات فان الاطراف
 اعطون بجزءه استدلال بما ذكره من العلم في نفسه
 فالعلم في قطع مع العارقي فيه كالاته والعبية الحق ومحبته الى
 طرد واسد لانه في نفسه مع الاصل فالاول با حرج في العلم والى
 ما كنه فيه بما بارضا كما لو جمع باحد معنى العبية الاصل كذا في العلم
 كما سئل في علمها على الواحد على نفسه بالواحد بوسط الاشارة
 به وجوب العبية عليهم والثالث كنه مع العارقي العلم في العلم
 باختيار القوة ويا حصار العلم الاول با حصار القوة وهو ما سئل او
 فالعلم في العلم في العارقي مع الاصل في العلم وطا مثاله في العلم
 في العبية احكام الحق المقوم على معنى العبية فانما تعلم قلنا ان
 المذكورة والثالثة فيها عالم بعينه الشارح ولان لا فان ذلك
 الحق كذا في حرمه يكون في العارقي مع ظهوره كالفيا سلب العبية
 على كونه كونه ولا يمنع ان يكون حرمه في حرمه ولذلك

[illegible]

